وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في العلوم الالمحاسبية والمالية

تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية
دراسة حالة بنك التنمية المحلية — مستغانم —
(BDL)

من إعداد الطالبة:
- زرقي نسرين

تحت إشراف الأستاذة:
- حجار آسية

لجنة المناقشة:

- ملاحي رقية	أستاذة محاضرة –ب-	(رئيسا)
- سليمان عائشة	أستاذة مساعدة –أ-	(مناقشا)
- حجار آسية	أستاذة مساعدة –أ-	(مقررا)

السنة الجامعية: 2015 – 2016

إهداء

إلى أبي رحمه الله الذي أتشرف بحمل إسمه و أسال الله أن يكرمه كما أكرمنا في الدنيا وأن يجازيه فضل تربيته و تعبه علينا اللهم طيب ثراه وأكرم مثواه واجعل الجنة مستقرا له وإلى أختي ريمة جعل الله مثواها الجنة.

إلى أمي التي أعطت بدون مقابل اللهم أطل عمرها وأحسن عملها ووفقها.

إلى سندي وقوتي بعد الله الذي سأكمل معه مشوار حياتي إن شاء الله خطيبي وإلى عائلتي الثانية اللهم أحفظهم بعينك التي لا تنام.

إلى صديقتي ورفيقة دربي أختي الوحيدة إكرام أتمنى لك النجاح في مشوارك الدراسي وفي حياتك.

إلى جميع أقاربي وصديقاتي، إلى كل من ذكرت وكل من نسيت أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلة المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن ينفع بنا غيرنا، ويزيدنا علماً وتقوى، وأن لايحرمني أجر هذا العمل.

كلمة شكر

على إثر إنهائي لهذا العمل أتقدم بالشكر إلى المولى عزوجل الذي وهبني نعمة العلم ووفقني على إنجاز هذه المذكرة.

أشكر الأستاذة المشرفة حجار آسية على موافقتها الاشراف ومتابعة المذكرة وعلى حرصها ونصائحها القيمة التي قدمتها وما خصصته من وقت متمنية لها التوفيق في مسارها العلمي.

أشكر كل أستاذة الجامعة وخاصة أعضاء لجنة المناقشة.

كما أشكر موظفي بنك التنمية المحلية السيد قريدش حمو والسيدة طاوي نورية.

على اثر إنهائي لهذا العمل، أتقدم بالشكر إلى المولى عزوجل الذي وهبني نعمة العلم ووفقني على إنجاز هذه المذكرة.

أشكر الأستاذة المشرفة : حجار آسية على موافقتها الإشراف ومتابعة المذكرة، وعلى حرصها ونصائحها القيمة التي قدمتها وما خصصته من وقت متمنية لها التوفيق في مسارها العلمي.

كل أساتذة الكلية، بالأخص أعضاء لجنة المناقشة.

موظفي بنك التنمية المحلية السيد قريدش حمو و السيدة طاوي نورية)

الملخص

تقوم البنوك التجارية بدور هام و أساسي في مجال جذب المدخرات وتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات، وذلك من خلال قبول الودائع ومنح القروض وفق قواعد وضوابط وإجراءات يُفترض أنها تضمن سداد تلك القروض وفوائدها. وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض. وحيث أن الأساليب التقليدية المعتمدة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان لم تعد تستجب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان، بسبب محدوديتها من جهة، وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، كان لابد من البحث عن أساليب وأدوات أخرى بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائتماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك.و مثال ذلك استخدام التحليل المالي، و لإيضاح ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية؟

و يهدف البحث إلى معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض و التنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي.

Les banques commerciales jouent un rôle important et essentiel pour attirer l'épargne et prévoyant la mise en place et le fonctionnement du financement du projet, par l'acceptation de dépôts et l'octroi de prêts en conformité avec les règles et les règlements et les procédures sont censées garantir le remboursement de ces prêts et les avantages. Cela impose à la fonction de crédit d'intérêt des banques, en particulier, y compris le processus d'octroi des prêts. Puisque les méthodes conventionnelles adoptées lors de la prise des décisions accordant crédit ne répondent plus aux besoins des décideurs de crédit, en raison des limites d'une part, et l'augmentation des données sur le financement de l'asile et de l'environnement économique et financier d'autre part, il était nécessaire de rechercher des méthodes et d'autres outils de vue alternative ou complémentaire à la prise de décision de crédit plus rationnelle et plus sûr, par exemple Pennek.o, l'utilisation de l'analyse financière, et de préciser que nous avons lancé le problème suivant:

Quel est le rôle de l'analyse financière en décidant d'accorder des prêts bancaires؟

Et la recherche a pour but de connaître le degré de banques commerciales profiter de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution demandant du prêt et de prédire l'avenir à tous les égards.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	14
الشكل رقم 02	تركيبة رأس المال العامل	40
الشكل رقم 03	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	56
الشكل رقم 04	مخطط مديرية مجمع الاستغلال	58

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الميزانية المالية	36
الجدول رقم 02	الميزانية المالية المختصرة	37
الجدول رقم 03	الجزء الأول من جدول التمويل	48
الجدول رقم 04	الجزء الثاني من جدول التمويل	49
الجدول رقم 05	قيم مؤشرات التوازن المالي	65

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في اقتصاد أي دولة لما لها من وظائف تساهم في الدورة الاقتصادية، حيث تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وتتمثل وظيفته الأساسية في منح القروض، حيث تساهم هذه الأخيرة في تنشيط الاقتصاد عن طريق زيادة الاستثمارات، ولكن كما نعلم أن منح القروض يكون دائما محفوف بالمخاطر ولهذا يلجأ البنك قبل اتخاذ أي قرار إلى الاستعانة بعدة وسائل من بينها التحليل المالي.

فالتحليل المالي موضوع في غاية الأهمية حيث يستعمل في معظم المؤسسات الاقتصادية والمالية إذ يساعد في تقييمها وفهم المخاطر والربحية من خلال تحليل المعلومات المالية الخاصة بها، وذلك لصياغة أساس لتقييم مخاطر الائتمان الأساسية.

إن أهمية التحليل المالي تزداد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر مما جعل مختلف المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة إلى المعلومات المالية من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم.

فالبنك أهم متعامل مع المؤسسات حيث يعتبر ممون أساسي لمشروعاتها، فعلى هذا الأخير إجراء عدة تقنيات للحكم على وضعية المؤسسة في فترة زمنية معينة ومن ثم اتخاذ قرار القبول أو الرفض ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح القروض البنكية؟

وتتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض البنكية؟

2- هل تشكل عدم القدرة على سداد القروض من طرف بعض العملاء خطرا على البنك؟

3- كيف تحتاط البنوك من المخاطر التي تتعرض لها عند منحها للائتمان؟

الفرضيات:

1- التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

2- عدم قدرة بعض العملاء على السداد لا يشكل خطرا على البنك طالما كان ذلك في حدود النسبة الآمنة التي تحددها البنوك المركزية لكل بنك.

3- تحتاط البنوك من مخاطر القروض الممنوحة بالاستعلام الجيد عن العميل ونشاطه وبأخذ الضمانات الكافية.

أهمية الموضوع:

- دور التحليل المالي باستخدام النسب والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد.
- تتزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض البنك المانح لها لخسائر مادية.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدى فعاليته في اتخاذ قرار منح القرض.
- إظهار مكانة التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية وإبراز مدى أهمية تطبيق تقنيات التحليل المالي للتعرف على مواطن القوة والضعف فيها.
- دعم معارفنا عن كل ما يتعلق بالتحليل المالي في الجانب التطبيقي.

أسباب إختيار الموضوع:

الدوافع الموضوعية:

إن اختيارنا لهذا الموضوع هو نتيجة لعدة اعتبارات وهي:

- ارتباط هذا الموضوع بطبيعة تخصصنا
- معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات المصرفية

الدوافع الذاتية:

- الرغبة في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك في ممارسة نشاطاتها.
- امكانية اكتساب المعرفة من خلال هذه الدراسة خاصة من الجانب التطبيقي.

منهج البحث:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته كان علينا إتباع بعض المناهج، كالمنهج الوصفي في كل ما يتعلق بالمفاهيم العامة والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والأرقام والمنهج الإحصائي الاستقرائي من خلال الاستعانة ببعض الجداول والملاحق.

صعوبات الدراسة:

- قلة الكتب الحديثة التي تخص التحليل المالي في المكتبات الجامعية.

تقسيم البحث:

لقد قسمنا هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري والآخر تطبيقي.

حيث يضم الفصل الأول ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول مفاهيم حول البنوك والقروض والتحليل المالي، أما المبحث الثاني يخص التحليل المالي في البنوك، أما المبحث الثالث يخص الطرق والأساليب المتبعة في التحليل المالي.

وتناولنا في الفصل التطبيقي دراسة حالة لمؤسسة بناء طالبة لقرض استغلالي عند بنك التنمية المحلية، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول بنك التنمية المحلية، أما في المبحث الثاني مراحل دراسة ملف قرض الاستغلال.

تمهيد:

يعد الائتمان جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، فالبنوك أصبحت اليوم تقوم بمنح القروض والتسهيلات لعملائها وذلك لكون الائتمان المصرفي يعد من أهم مصادر التمويل التقليدية بالنسبة للشركات الطالبة لها حيث تسعى من وراء منح الائتمان إلى تحقيق الربح ولكن دائما تكون هذه العملية معرضة للمخاطر وهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نستعرض في المبحث الأول والثاني بعض المفاهيم العامة حول البنوك والقروض البنكية أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى مفاهيم حول التحليل المالي وتقنياته.

المبحث الأول : ماهية البنوك و القروض البنكية

لقد كان النظام المالي ولا يزال يمثل أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات والأنظمة في العالم بأسره، فهو يمثل شريان الحياة الذي يتم من خلاله تحريك دواليب الاقتصاد لما يقوم به من وظائف مختلفة تساهم وتسهل تنشيط الدورة المالية، كما تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماته، لهذا توجب منا التطرق إلى عدد من الجوانب ذات أهمية، وتسليط الضوء عليها، لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول البنوك والقروض، أنواعهما، وظائفهما، أهميتهما وأهدافهما.

المطلب الأول: البنوك، وظائفها، أنواعها، وأهدافها

تختلف تعاريف البنوك حسب اختلاف أنواعها

أولا: تعريف البنوك

يتم تعريف البنوك لغويا واصطلاحا كما يلي:

لغويا: إن كلمة البنك مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية، والتي كانت تعني المنضدة التي كان الصيارفة في العصور الوسطى يجلسون عليها في الأماكن العامة، والموانئ بغرض المتاجرة بالنقود[1].

أما المصرف فهي كلمة محدثة، وتعني المؤسسة المالية التي مهمتها الإقراض والاقتراض، أما بالعربية فيقال صرف وصارف وإصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصرف والصرفي جمعها صيارفة، وهو بياع النقود بنقود غيرها والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف[2].

اصطلاحا: هناك عدة تعاريف للبنوك، تختلف فيما بينها باختلاف طبيعة عمله.

و منها نجد:

- البنك هو المؤسسة التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية وفق أحكام قانون البنوك[3].

1 عبد الحليم كراجة ،محاسبة البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2000،ص 11.

2 شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 24.

3 عبد الحليم كراجة، مرجع نفسه، ص 11.

– إن التعريف الشامل للبنك يمكن استخراجه من وظيفته الرئيسية أي هو المؤسسة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها.

– البنك هو الذي يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم (وبذلك يكون مدينا بقيمتها) ويعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها، (بذلك يكون دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها)[1].

– هو مؤسسة تمارس دور الوسيط بين المستلفين والمسلفين، مهمتها تقديم رأس المال النقدي[2].

– هو مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض اقتراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[3].

– هو المؤسسة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد و مؤسسات المجتمع، وتشمل ديون المصرف الأموال المودعة لديه، فعندما يكتب بنك لآخر أو شخص لآخر شيكا مسحوبا على أحد البنوك ويقبل الثاني هذا الشيك فإن ذلك يمثل استفتاء لحقوقه[4].

– البنك الإسلامي مؤسسة مالية لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع الإسلامي المتكامل وتحقيق عدالة في التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي[5].

وكحوصلة للتعاريف السابقة والمختلفة للبنك يمكن وضع تعريف شامل، نحاول من خلالها الإلمام بالمعنى العام للبنك:

فالبنك هو مؤسسة مالية، تقوم بجملة من الخدمات البنكية التي تتضمن تجميع رؤوس الأموال والعوائد المجمدة المتوفرة على شكل ودائع، وإعادة استثمارها كليا أو جزئيا عن طريق منحها للرأسماليين أو الدولة في شكل قروض، فالبنك إذا يمثل الوسيط المالي بين وحدات الفائض والعجز.

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق ،ص 24.

[2] عادل عبد المهدي، حسن الهموني، الموسوعة الاقتصادية، دار إبن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص454.

[3] شاكر القزويني، مرجع نفسه، ص11.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1996، ص3.

[5] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 11.

ثانيا– وظائف البنوك :

1- الوظائف الكلاسيكية :

أ– قبول الودائع على اختلاف أنواعها ثم اقتراض جزء منها للمشروعات والأفراد وذلك بضمانات معينة للحصول على عائد معين من هذه العملية.

ب– تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان ومن أهم أشكال التشغيل ما يلي:

– منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدينة.

– تحصيل الأوراق التجارية، فحصها، والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات.

– تحويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية.

– التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء الحوالات الداخلية والخارجية.

– تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

– المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.

– تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2- الوظائف الحديثة: ومنها ما يلي:

– إدارة أعمال الممتلكات وتقديم استشارات اقتصادية ومالية.

– تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري .

– المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

– تقديم التمويل متوسط وطويل الأجل، خدمات البطاقة الائتمانية.

– تحصيل فواتير (الكهرباء و....) من خلال حسابات تفتحها، ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها

– تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

– إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات تؤدي إلى رفع حجم عمليات البنك وتعود عليه بمزايا كثيرة.

– الدعاية والإعلان للبنك، زيادة موارد المصرف، زيادة توظيفات البنك، تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض[1].

ثالثا– أنواع البنوك :

يمكن إيجاد تقسيمات مختلفة للبنوك باختلاف طريقة تصنيفها، تتمثل في:

1- حسب طبيعة نشاطها ونجد ما يلي :

البنك المركزي: البنك يعتبر شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها، وفقا للخطة العامة للدولة، وتعتبر أموال البنك أموالا خاصة وله الحق في تحقيق أغراضه[2].

كما يقف على قمة النظام البنكي، سواء من ناحية الإصدار النقدي، أو من ناحية العمليات المصرفية، فهو الأداة الرئيسية التي تستعملها الحكومة لتنفيذ السياسة الاقتصادية .

وبنك "ريكس السويدي" أقدم بنك مركزي، غير أن بنك انجلترا 1964 يعد أول بنك إصدار قام بمهام البنك المركزي، والفضل كله يرجع إليه في تطوير مبادئ الفن البنكي المركزي.

والبنك المركزي ذو مميزات ثلاث، تمثل أيضا وظائفه الأساسية هي كالآتي [3]:

أ– بنك الإصدار: فالبنك المركزي هو الذي ينفرد بحق إصدار النقود المساعدة المعدنية، كما يشرف على تنفيذ خطط الإصدار لحجم النقد المتداول، وهو المسؤول كما يشرف على تنفيذ خطط الإصدار لحجم النقد المتداول، وذلك حسب غطاء من الذهب و العملات الأجنبية.

ب– بنك البنوك: يلزم على كل بنك تجاري أن يحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد بنسبة مما لديه من ودائع، ويحددها مجلس إدارة البنك المركزي. وهذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع)[4].

---

[1] ناصر رأفت عبد الله، إدارة المصارف التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص10.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص21.

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 32.

[4] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع نفسه، ص21، 99.

كما أن البنوك تلجأ إليه في حالة ما إذا احتاجت للسيولة النقدية، بإعادة خصم الأوراق التجارية، لهذا يقال أن البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني، فهو إذا يستحق وصف بنك البنوك، لقيامه بالنسبة للبنوك الأخرى مقامها بالنسبة للأفراد.

ج- بنك الدولة: حيث يمثل البنك المركزي بالنسبة للدولة بنكا ومستشارا ماليا لها، فهي تحتفظ لديه بودائع، وهو بدوره يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الآجال، كما بمسك حسابات الحكومة وتنظيم مدفوعاتها، خاصة الخارجية منها، فهو المشرف على الإنفاقات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج، ويتولى أيضا تسديد خدمات الدين العام، إطفاء القروض، أي الوفاء بالدين ودفع الفوائد، وإصدار القروض في شكل سندات وجوالات ينظم هو تصريفها[1].

وأخيرا هو الأداة الرئيسية الفاعلة في مجال تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وذلك بالرقابة على الائتمان وتوجيهه، إما بالخدمة أو تشجيعه، حسب الظروف السائدة في الاقتصاد الوطني، من خلال التحكم في سعر الفائدة، أو عن طريق سياسة السوق المفتوح حيث يتدخل البنك المركزي في السوق المالي لشراء الأوراق المالية لزيادة حجم الكتلة النقدية لدى البنوك، مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان، أو التدخل كبائع للأوراق المالية قصد امتصاص فائض الكتلة النقدية المتداولة، مما يحد من قدرة البنوك على الائتمان، وللتذكير هناك عدة وسائل أخرى يقدمها البنك المركزي لرفع أو خفض الكتلة النقدية وفق ما تتطلبه الحالة الاقتصادية للدولة.

1-2- البنوك التجارية :

هناك عدة تعاريف لهذا النوع من البنوك، نذكر منها :

هي البنوك المرخص لها بتعاطي الأعمال البنكية من قبول الودائع باختلاف أنواعها، واستعمالها مع مواردها الأخرى في عملية الاستثمار، ويطلق عليها أيضا تسمية بنوك الودائع، وهي التي تتعامل بالائتمان، وأهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب، لأجل، والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يعرف بخلق النقود[2].

[1] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص80.

[2] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 16.

كما تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار وبما في ذلك المساهمة في إنشاء المشاريع، وما يستلزمه من عمليات بنكية، تجارية، ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

تقوم البنوك التجارية على أساس تجميع الودائع من الأفراد، والمؤسسات الذين لديهم فائض من المال، وتسليف هذا المال (الودائع) إلى الذين هم بحاجة إليه، سعيا وراء الحصول على الربح الناتج عن الفرق بين معدل الفائدة الذي يدفعه للمودعين ومعدل الفائدة الذي يتقاضاه من المقترضين[2].

من التعاريف السابقة نستخلص أن المهام الأساسية للبنوك تقوم على ركيزتين أساسيتين هما [3]:

أ- استلاف الأموال: ليس أمام البنوك التجارية القيام بعملية التسليف سوى مصدر رئيسي هو الودائع، وعليه فكلما ارتفع مقدارها، كلما أتاح ذلك لهذه البنوك التوسع في عمليات الإقراض بما يعود عليها بزيادة أرباحها.

كما أن مهمة المصارف لا تقتصر على استلام الودائع فقط، بل أنها تعمل جاهدة على زيادة حجمها من خلال استعمال مختلف وسائل التشجيع على الادخار والترغيب فيه كسعر الفائدة، نوعية الخدمات المقدمة، التسهيلات في سحب و إيداع الأموال...إخ.

ب- تسليف الودائع:

إن البنوك التجارية تقوم بتوفير التسهيلات لأرباب العمل، أو المحتاجين إلى تسليفات مالية، و هذا يؤدي إلى رفع الأجور، وبالتالي زيادة الودائع البنكية.

والشكل الموالي يلخص وظائف، وأنشطة أساسية للبنك التجاري من قبول الودائع باختلاف أنواعها، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وكذا منح القروض:

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص25، 26.

[2] خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية للسوق المالية، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 84.

[3] صفار بوني، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس أكاديمي في علوم التسيير، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة المدية،2002-2003، ص8.

الشكل رقم (01): أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

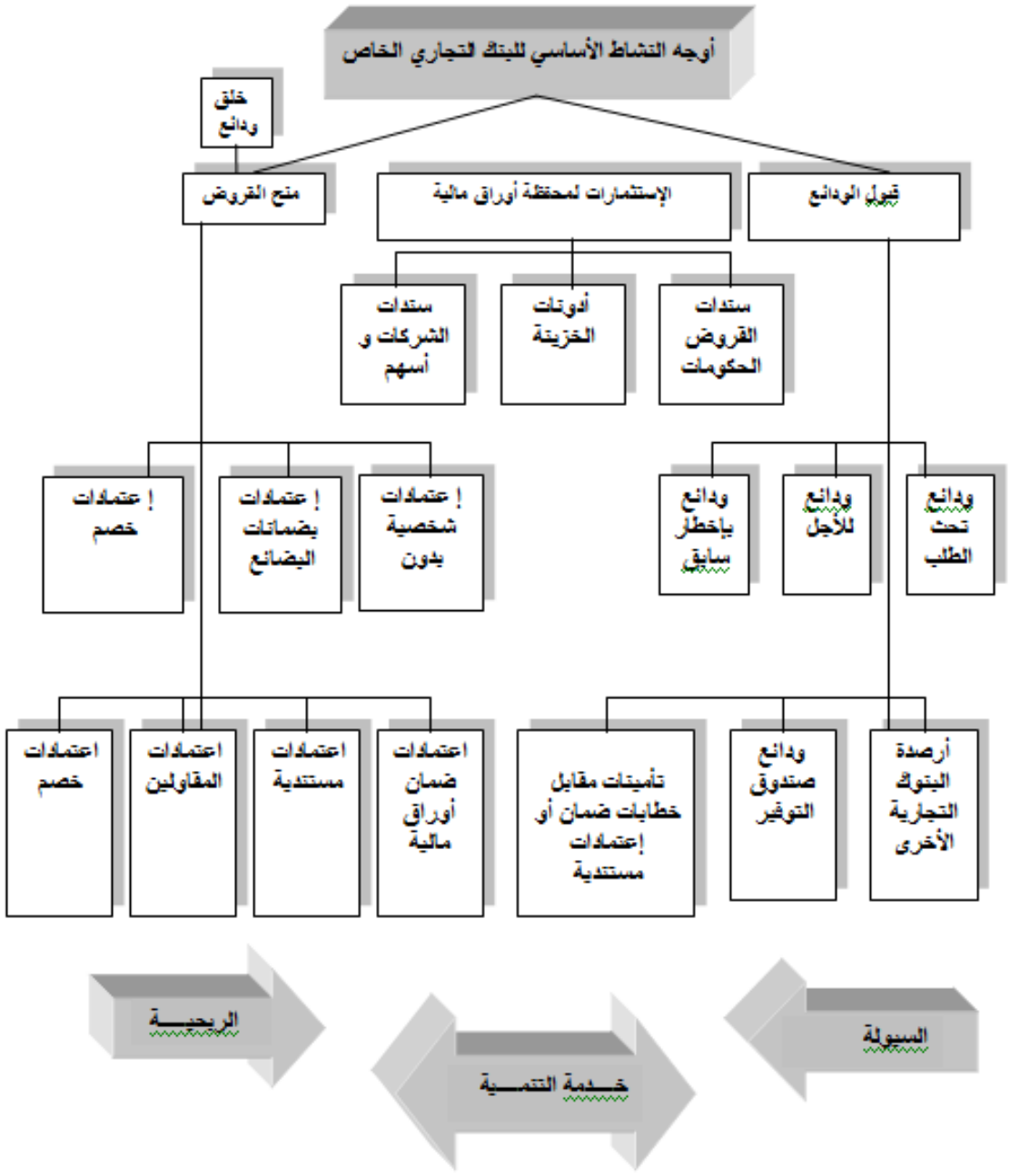

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية[1].

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص27.

رابعا– أهمية البنوك :

لقد اتضحت أهمية البنوك في اقتصاد الدولة، وهذا نظرا للمهام المتعددة التي يكون لها دور فعال لإيجاد الحلول الممكنة للعديد من المشكلات التي لها علاقة بالتمويل حيث يمكن تجسيد أهمية البنوك كوسائط ماليين بالنسبة لكل طرف من أطراف عملية التمويل.

1- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: حيث هذه الفئة تسمح للبنوك بتحقيق مزايا عديدة منها:

- مصداقية البنك (ضمان الودائع) والسبب في ذلك لا يتمثل في حجم السيولة التي يشتريها فحسب ولكن بصفة رئيسية القوانين التنظيمية المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموالهم هي إذا مضمونة وهو ما يتوفر دائما في حالة التمويل المباشر.

- تتيح البنوك لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على سيولة في أي وقت، فالبنك مجبر على الاحتفاظ بجزء من الأموال بشكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات (طلب سحب).

- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطرة عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة عدم الإقراض المباشر، فالبنوك بما تتمتع به من مركز مالي قوي على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل الالتزامات اتجاه المودعين.

- وجود البنوك يعفي أصحاب الفائض المالي من إنفاق المال والجهد في البحث عن مقترضين معتمدين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم بحكم طبيعة نشاطهم.

2- بالنسبة لأصحب العجز المالي: هم أساس وجود البنك ولا معنى لوجوده إذا لم يكن هناك من يطلب خدماتها ويستفيد أصحاب العجز المالي من وجود البنوك في الجوانب التالية:

- توفير الأموال اللازمة بشكل كافي في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي.

- يجنب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفائض المالي وعلى غرار مصاعب أخرى.

- يسمح بتوفير تكاليف أقل نسبيا، فعلاقة التمويل المباشر تدفع المقترضين إلى فرض فوائد مرتفعة، ولكن التقنيات العالمية المستعملة من طرف البنوك ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة.

3- بالنسبة للبنك ذاته: بطبيعة الحال من جراء كل هذه الخدمات تكون للبنوك عدة مكاسب منها:

– تستفيد من الفائدة على القروض، حيث يمكن القول أنها الدخل الوحيد الذي تقوم عليه نشاطاها.

– استعمال موارد غير مكلفة مثل الودائع الجارية.

– توسيع قدرات البنوك من خلال الحصول على الودائع وهذا لمنح القروض، وذلك لائتمان أو خلق الودائع وهو أمر يزيد من إمكانية الربح للبنوك.

4- بالنسبة للاقتصاد ككل: على غرار إيجابية البنوك بالنسبة لأصحاب الفائض والعجز المالي، فإن الاقتصاد من جهته يستفيد بدرجة كبير من وجود البنوك، وذلك كما يلي:

– تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي.

– تسمح البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتمويلها بالقرض الكبير.

– تعبئة الإدخارات تقلص من اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد، الذي قد يؤدي إلى حدوث التضخم، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية البنوك في أدائها[1].

المطلب الثاني: القروض البنكية، أهميتها، وأنواعها

تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماته، ومن هذا المنطلق سنتعرف على القروض باستعراض تعاريفها، أهميتها، وأنواعها.

مفهوم القروض البنكية

كلمة قرض (Crédit) أصلها هي الكلمة اللاتينية (credre)، والتي تعني وضع الثقة التي تعتبر أساس كل قرار في منح القروض.

لغة: هو الائتمان والمقصود به أن يعد المرء أحيانا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها.

قانونا: له معنى واسع، أي بمعنى تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل المثال: الدين، الوديعة.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص 76.

كما تعرف القروض بأنها الوقت أو المال، أي الوقت الذي نمده أو نعطيه في انتظار المال، أو المال الذي نعطيه في انتظار الوقت. وأيضا هي تسليم المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهي تقوم على أساسين: الثقة والمدة.

بالإضافة على هذا يمكن تعريف القرض بأنه فعل ثقة يتجسد في القيام بمنح شخص معين، هو صاحب العجز المالي عادة، والذي يتمثل في بضاعة أو نقود أو مجرد ضمان التزام، ويكون ذلك مقابل الوعد بتسديده فترة الاتفاق[1].

وعلاوة على هذا يمكن تعريف القرض بأنه: "الاتفاق التعاقدي بين البنك والعميل الزبون، يقوم البنك بموجبه بتوفير التمويل اللازم للزبون مقابل تعهد هذا الأخير بسداد المبالغ المفترضة بالإضافة على فوائدها والعمولات والرسومات المستحقة عليها، إما على دفعة واحدة، أو على أقساط في فترة زمنية معينة" [2].

ويعرف القرض حسب قانون النقد والقرض، المادة 112:" تشكل عملية القرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع المال تحت تصرف شخص آخر[1].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن القرض هو العملية التي يقوم بموجبها البنكي بتقديم ثقته لزبونه، وذلك بمنحه مبلغ من المال أو منحه توقيعا مقابل تعهد هذا الأخير بالوفاء بالتسديد خلال المدة المحددة، وضمن الشروط الواردة في العقد.

ويمكن تمييز القروض المقدمة من طرف البنوك وفق عدة شروط منها:

- تاريخ الاستحقاق.
- مواعيد الفوائد.
- وجود رهن.
- وميدان نشاط الزبون

[1] تعريف القرض (http:www.pogor.org/databases/arabbanks/relatedarticles GV ns Pname)

[2] تعريف القرض (http:www.alwatan.com/graphics/2003/11nov/6=11/dialghtml/economy.html)

أهمية القروض البنكية :

يعد الائتمان البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي، و تطوره، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. وتظهر أهمية القروض البنكية أكثر في النقاط التالية:

– تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولهذا فإن البنوك تولي القروض البنكية أهمية خاصة.

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات، وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك.

– إنها عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان، والتي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

– لها دور هام في تمويل حاجة الصناعة، التجارة، الزراعة، والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج، وتمويل المبيعات الآجلة، وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها وبالإضافة إلى ذلك يعمل الائتمان المصرفي على:

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد بالوفاء الذي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وبالتالي فهو يلعب دور الوسيط للتبادل.

– الائتمان البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة، وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

– يساعد أيضا على الادخار ويحد من الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم[1].

[1] أمال موترفي، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص65.

أنوع القروض البنكية :

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

تتمثل في كل عملية تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة خلال دورة الاستغلال، فمن مميزاتها التكرار، أما القروض الموجهة لها فيمنحها البنك للمؤسسات لتمويل نشاطاتها من خلال دورتها الاستغلالية والتي لا تتعدى في الغالب سنة، وتنقسم هذه القروض إلى ثلاثة أنواع:

1- قروض الاستغلال العامة:

تلجأ المؤسسات عادة إلى مواجهة بعض الصعوبات المالية المؤقتة بالرغم من أنها تجلب للبنك بعض الأخطار، كخطر عدم التسديد وسنتطرق إليه لاحقا.

وهذه القروض تعتبر كتسبيقات في الحساب الجاري للمؤسسة، وهي خاصة بتمويل الأصول المتداولة بصورة إجمالية وغير محددة، كما أنها تعتبر عملية بسيطة من الناحية النقدية، ويطلق على هذا النوع من القروض أيضا، بقروض الصندوق أو قروض الخزينة، وهي تأخذ الأشكال التالية:

أ- **تسهيلات الصندوق:** وهي قروض تمنح لمواجهة مشاكل السيولة المؤقتة الناجمة عن تأخر الإيرادات لتغطية النفقات، وتهدف لتغطية الرصيد المدين فهي توجه أساسا من أجل إعطاء مرونة عمل الخزينة، ومدة تسهيلات الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، ومن الضروري المراقبة الدائمة والمنتظمة أثناء منح هذا النوع من القروض، وذلك لتفادي احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك، وكذلك من الممكن أن يتحول هذا التسهيل إلى مكشوف إذا ما تكرر استعماله وتجاوز الفترة العادية له.

ب- **السحب على المكشوف:** هو قرض بنكي لصالح الزبون الذي يعاني من نقص في الخزينة (رصيد مدين) لفترة تصل إلى سنة أحيانا، فهو عكس تسهيلات الصندوق (15 يوم إلى سنة)، وذلك حسب طبيعة التمويل، وقد يأتي لتكملة رأس المال الناقص مؤقتا.

وتحتاج المؤسسة إلى هذا لقرض من أجل[1]:

- إذا واجهت المؤسسة عجزا حادا في رأس المال العامل.

[1] سمية أخلف، نسيمة سعداوي، القروض البنكية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص22.

- إذا استمر تدهور رقم الأعمال المؤسسة وتوجد أعباء ثابتة.
- وجود فرصة لشراء المواد الأولية بأسعار منخفضة أو تنافسية.

ج- القرض الموسمي: ينشأ هذا النوع من القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه مثل:" محاصيل زراعية، إنتاج لوازم الدخول المدرسي ..." حيث يكون البيع ضمن دورة موسمية، وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة (سنة)، وإن هذا النوع من القروض يمكن إذن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى 9 أشهر.

ويأخذ القرض الموسمي ثلاثة أشكال و هي[1]:

- القرض الموسمي عن طريق الصندوق ويكون عن طريق الحساب الجاري.
- القرض الموسمي عن طريق السند أي خصم الأوراق التجارية.
- القرض الموسمي عن طريق سند الرهن وهي الأكثر استعمالا.

***القرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوب لتمويل عملية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية، وهي قروض للفترة القصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنيبه الخسائر تأخذ نشاطه.

2- القروض الخاصة:

وهي قروض موجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة عكس القروض العامة هي تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- تسبيقات على البضائع: وهي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، وفي المقابل يقوم الزبون برهن البضائع كضمان للبنك، وعلى البنك أن يتأكد من وجود البضاعة، طبيعتها، مبلغها، ونوعيتها بفرض هامشا ما بين قيمة القرض الذي يمنحه وقيمة الرهن أو الضمان المقدم من طرف الزبون.

وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة وغيرها، ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة والنصف مصنعة.

[1] حمزة بن عيسى، مخاطر القروض المصرفية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية، 2002-2003، ص29.

ب- تسبيقات على الصفقات العمومية: هي قروض تمنح للمستفيدين نتيجة إبرام الصفقات بين السلطات العمومية والمتمثلة بالجمعيات العمومية ومجموعة المقاولين أو الموردين.

ومن أجل تغطية مصاريف المشاريع يلجأ المقاولين إلى البنوك لافتراض الأموال اللازمة، وهذا في حالة عجز السلطات العمومية من توفير السيولة الضرورية للمشاريع التي تعتبر ضخمة وثقيلة.

ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية[1].

ج- منح كفالات لصالح المقاولين: وتمنح هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة:

- كفالة الدخول إلى مناقصة.
- كفالة حسن التنفيذ.
- كفالة اقتطاع الضمان.
- كفالة التسبيق.

د- منح القروض فعلية: يمنح البنك قروض فعلية على ثلاثة أنواع:

- قروض التمويل المسبق:
- تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة.
- تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة.

3- الخصم التجاري: تقتصر عملية الخصم في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويصبح بذلك البنك محل الزبون في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ويعتبر من القروض الأكثر سهولة للمنح كونه يتمتع بمزايا متمثلة في:

- انتقال الورقة التجارية بمجرد التوقيع على ظهرها.
- في حالة عدم السداد يمكن متابعة كل الموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2004، ص61، 65.

– لا تجمد أموال البنك، يستطيع اللجوء إلى استعمال الورقة عن طريق التظهير أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

4- القرض بالالتزام (قروض بالإمضاء): عبارة عن التزام كتابي يقدمه البنك إلى المدين "الزبون" في حالة عدم وفائه بالالتزامات التي عليه، ويحدد في هذا الالتزام المكتوب المدة، القيمة وتقدم الكفالة في حالة عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائن.

ويمكن تقسيم هذه القروض إلى ما يلي :

الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويمكن أن تكون كفالة ضريبية، تعطى لصالح الإدارة الجبائية لتأجيل دفع الضرائب الغير مباشرة المستحقة على المؤسسة أو كفالة جمركية.

أ- الضمان الاحتياطي: وهو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان مشروطا عندما يحدد البنك شروط معينة لتنفيذ الالتزام والعكس إذ لم تحدد شروط تنفيذ الالتزام.

ب- الكفالة: وهي عبارة عن التزام مكتوب من كرف البنك، يتعهد بموجبه بالتسديد.

ج- القبول: يقوم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ويطلب القبول في الحالات التالية:

– تقديم القبول هذا من أجل ضمان ملاءة الزبون وهذا سيغنيه عن تقديم عيني وتسديد الفوري.

– تقديم القبول من أجل التعبئة إذ يقدم ضمانات المتابعة عند البنوك وتسهيل عملية التمويل كذلك.

– تقديم القبول في عمليات التجارة الدولية.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات[1]

قبل التعرض إلى أنواع هذه القروض لابد من معرفة نشاط الاستثمار.

نشاطات الاستثمار: هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية، وتقوم البنوك بتمويل الاستثمارات بأخذ أشكالا مختلفة هذا ما يجعل البنكي في أول العملية يقدم العون والنصح لزبونه بحثا عن الصيغة الأكثر تلاؤما مع مشروع الزبون وقدراته المالية.

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 107.

والقروض الموجهة لهذا النشاط هي للجزء الأعلى من الأصول، وموجهة لتعويض نقائص في النشاط الاستثماري الذي ينتج عن نقص في رأس المال العامل على الأصول الثابتة، وتنقسم قروض الاستثمار إلى:

1- القروض الكلاسيكية: ويشتمل هذا النوع على:

1-1- قروض متوسطة الأجل: هذه القروض تتراوح مدتها بين سنتين إلى 7 سنوات، وهي مخصصة لتمويل التجهيزات والمعدات الخفيفة، أو تقدم لشراء الاستثمارات التوسيعية والتبديلية للمؤسسات التجارية الخاصة، ويستفيد من هذه القروض الصناعيين والتجاريين والحرفيين ويمكن أن نقسمها إلى:

أ- قروض متوسطة الأجل المهيئة: البنك باستطاعته إعادة خصم هذه القروض لدى البنك المركزي، أو لدى مؤسسة مالية أخرى ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له أيضا بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه الوقوع في أزمة نقص السيولة.

ب- قروض متوسطة الأجل غير مهيئة: معناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وهذا يعني أن يكون البنك مجبرا انتظار السداد المفترض لهذا القرض.

وهكذا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل كبير وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

1-2- قروض طويلة الأجل: هذا النوع من القروض تزيد مدته عن 7 سنوات وتصل حتى إلى 20 سنة، وتقوم بمنحه مؤسسات متخصصة، ولكن مع الإصلاحات التي مست الجهاز البنكي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض ويستفيد من هذا الشكل المؤسسات العامة والخاصة، وميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة، وذلك حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.

وهدفها الرئيسي تغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة من بينها العقارات (أراضي، مباني) والتجهيزات الكبيرة والثقيلة.

2- القروض الدينامكية الحديثة: وتشمل ما يلي:

القرض الإيجاري: يعتبر تقنية مستعملة في لتمويل محجوزات بنكية، التي من خلالها تشتري مؤسسة أو بنك ملكية متنقلة أو عقار لكراءه لمؤسسة، هذه الأخيرة بإمكانها إعادة شراء الملك المؤجر في نهاية العقد من أجل قيمة باقية تامة ضعيفة.

أما آليات القرض الايجاري فهي تتمثل فيما يلي[1]:

- المؤسسة تختار تجهيزاتها.

- المورد يسدد من طرف شركة القرض الايجاري.

- مدة العقد يجب أن تكون مناسبة للحياة الاقتصادية للشيء المؤجر، أو إزعاجه أو في بعض للحالات يجدد العقد على أسس جديدة.

ثالثا : القروض الموجهة لنشاط التجارة الخارجية[2]

إن تسوية وضعية المبادلات على مستوى الحدود يطرح مشاكل متعددة للتجارة، وذلك راجع لتباعد الأطراف المعنية، اختلاف القوانين والتنظيمات المعمول بها في كل بلد إضافة إلى ذلك اختلاف العملة المستعملة.

إن هذه الاختلافات السابقة تختفي بمجرد دراسة ومعرفة تقنيات التجارة الخارجية، والتي تعتبر فيها تدخل البنوك ضروريا وذلك عن طريق القروض التي تلعب دورا فعالا في تنشيط هذه المبادلات التجارية.

ومن أهم قروض التجارة الخارجية ما يلي:

1- الاعتماد المستندي: يعتبر الاعتماد المستندي صيغة تسوية خاصة بالتجارة الخارجية إضافة إلى كونه عبارة عن قرض معتمد في هذا المجال تحدده أطراف نشرة غرفة التجارة الدولية بباريس.

يتمثل الاعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وإدارته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقدة عليه.

هذا الاعتماد قد يكون بسيط، حيث ينشأ علاقة مباشرة بين البنوك لصالح البائع المصدر والمشتري المستورد، وهنا يكون محدد بشروط يتأكد منها البنك، ويثبت مطابقتها لرغبة فاتح الاعتماد بواسطة هذه الوثائق وهنا يسمى الاعتماد مستنديا[3]، وهناك أنواع عديدة للاعتماد المستندي إلا أننا هنا نقتصر على ثلاثة أنواع رئيسية:

[1] حمزة بن عيسى، مرجع سابق، ص35.

[2] نشر غرفة التجارة الدولية 1993، الساري العمل بها ابتداء من 1994/01/01م.

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص56.

أ- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: يمكن تعديل وإلغاء هذا النوع من الاعتماد دون إشعار مسبق للطرف الأجنبي، ذلك بمجرد صدور الأمر بالإلغاء من طرف المستورد على أن لا يخالف هذا التعديل، وذلك بمجرد شروط فتح الاعتماد ويبقي هذا النوع من الاعتماد قليل الاستعمال لخطورته[1].

ب- الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء: هو الاعتماد القطعي، فهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ج- الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد: ويقصد به التجاء المصدر المستفيد من الاعتماد إلى اشتراط تدخل بنك ثالث ليضمن له الوفاء بقيمة الصفقة، وذلك زيادة في الاطمئنان، وما يميز هذا النوع هو أن المصدر يحصل على المبلغ المتفق عليه في حالة وجود عائق لتحويل المبلغ من بلد المستورد.

2- قرض المورد: هو عبارة عن قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، أي عندما يمنح المصدر لزبونه الأجنبي مهلة التسديد في هذا الأثناء يقوم المصدر باللجوء إلى البنك للتفاوض معه حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا من أجل تمويل صادراته[3].

3- قرض المشتري: هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين، أو مجموعة من بنوك البلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر.

يمنح هذا القرض لفترة تتجاوز 18 شهر، كما يعمل المصدر دور الوسيط في المفاوضات التي تتم بين المستورد والبنوك المعينة بهذا النوع من القرض، ومن خصائص هذا القرض: حصول المستورد على تسهيلات مالية تكون طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع المستوردة.

4- التمويل الجزافي: هو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن، فهو عبارة عن آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة.

---

[1] حمزة بن عيسى، مرجع سابق، ص37.

[3] مهدي رزيقة، بوسيان بسمة، تأمين مخاطر القروض، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس أكاديمي، تخصص بنوك، نقود وتأمينات، جامعة المسيلة، 2004-2005، ص12.

يتميز التمويل الجزافي بخاصيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أن هذه القروض تمنح لتمويل العمليات المتعلقة بالصادرات، ولكن لفترات متوسطة والثانية تتمثل في أن مشتري هذه الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقع على هذه الورقة مهما كان السبب.

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض البنكية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف الإجراءات الواجب ابتاعها عند منح القروض، وهذه الإجراءات المتمثل فيما يلي :

1 – الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها، وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استملاك دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه[1].

2 – التحليل الائتماني للقروض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المالية من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن ينعكس إثرها على نشاط المنشأة.

3– التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفة وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 28، 282.

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتقاعد، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، موقفها الضريبي، وصف القرض، الغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد، طريقته، ملخص الميزانية لثلاثة سنوات الأخيرة، التعليق عليها، ومؤشرات السيولة، الربحية والنشاط، المديونية، الرأي الائتماني، والتوصيات بشأن القرض، وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه، واستيفاء التعصدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض والمقترض للضمانات المطلوبة: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى .

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى[1].

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 282 .

المبحث الثاني: التحليل المالي في البنوك

يعتبر التحليل المالي أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجهه المصارف في أعمالها لذلك تلجأ البنوك إلى التحليل المالي كإحدى الوسائل لاجتناب المخاطر الناجمة عن منح القروض للمؤسسات ولهذا سندرس في هذا المبحث التحليل المالي، أهميته،وأهدافه، مصادر معلوماته، وخطواته.

المطلب الأول: التحليل المالي، أهميته، وأهدافه

أولا: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل[1].

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[2].

وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

- التركيب المالي للمؤسسة المتمثل في أصول المؤسسة و المصادر التي حصلت منها على الأموال اللازمة لحيازة هذه الأصول .
- الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى عدة سنوات .
- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

[1] د مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، القاهرة، 2006، ص 233.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص 12.

مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.

والتحليل المالي بسيط بمفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة وإدارتها وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق ينظر إلى التحليل المالي على انه قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة[1]. ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.

ثانيا: أهداف التحليل المالي[2]

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف المال نقوم بذكر أهم الأهداف

- معرفة المركز المالي للمؤسسة .
- معرفة مركز في قطاعها الذي تنتمي إليه .
- مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

[1] د.مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص233.

[2] الزغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 167.

ثالثا: أهمية التحليل المالي

تكمن منهجية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة،

وعليه يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية[1]:

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة ويساعده في أداء المهام بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدة قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية.
- تناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في المؤسسة التجارية.

  أو الصناعية أو الخدماتية أو غيرها، وبالتالي يساعد في ترشيد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل، وبالتالي يساعد التحليل المالي في رفع وزيادة فعالية التدقيق.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة، والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، حيث يمكن معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لها.
- يساعد التحليل المالي في تقييم أداء الشركات والمؤسسات المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي معرفة إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية، أم أنها متعثرة وستتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك.

وختاما يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات لإدارية المختلفة تزداد أهمية التحليل المالي.

[1] زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1982، ص17.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي ومراحله

أولا: أنواع التحليل المالي[1]

للتحليل المالي الحديث أنواع متكاملة تتمثل فيما يلي:

- التحليل الرأسي
- التحليل الأفقي
- التحليل النسبي

إضافة إلى التحليل المالي بأنواعه إما أن يكون قصير أو طويل الأجل.

أ- التحليل الرأسي: ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات ويساعد تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واستكشاف نواحي الضعف والقوة لكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز النسبي.

ب- التحليل الأفقي: ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وهكذا فإن هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت.

كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة بمثيلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسب عبر الزمن، ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ومنه ففائدة هذا الأسلوب أكبر من الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (التحليل المالي)، وسيؤدي التحليل الأفقي إلى:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القائمة المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير من جذورها.

ج- المركز النسبي: ويسميه البعض قياسا بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنسب السائدة في الصناعة وعندها يمكن للإدارة:

[1] زياد رمضان: أساسيات التحليل المالي، مرجع سابق، ص07.

- تقييم أداء المنشأة بالنسبة لمثيلاتها.
- تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها، وخاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

د- **التحليل المالي قصير الأجل**: قد يكون رأسي أو أفقي كما يمكنه استخراج المركز المالي للمؤسسة ويغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، وتهتم به الفئات التالية:

- أصحاب الديون قصيرة الأجل (البنوك، الموردون).
- المدراء الماليون في تخطيطهم للتمويل القصير الأجل وإدارة الأصول المتداولة وقياس قدرات المؤسسة وإنجازها في المقت القصير.

هـ- **التحليل المالي طويل الأجل**: هو أيضا يمكن أن يكون أفقي أو رأسي يستخرج منه المركز المالي الطويل الأجل و يهتم به المستشارين في رأس المال و السندات و أصحاب الديون الطويلة الأجل أو الأرباح أو إدارة الأصول الثابتة وقياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في المدى الطويل، وبذلك سننطوي على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة وقدرة الأرباح في المدى الطويل على تغطية التزامات المؤسسة الطويلة الأجل.

ثانيا: مراحل التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على عدة مراحل تتمثل فيما يلي:

1- **مرحلة التصنيف**: تتضمن هذه الأخيرة إعداد البيانات المحاسبية وتصنيفها في مجموعات متجانسة، ثم دراستها دراسة تفصيلية لفهم مدلولاتها، وتشمل هذه المرحلة كذلك جمع المعلومات وتجزئتها وترتيبها وتحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تعتبر كقاعدة لاستنتاج الوضعية المالية و تقدير الإمكانيات.

2- **مرحلة المقارنة**: في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام ومرحلة التصنيف لا على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية.

3- **مرحلة الاستنتاج:** بعد انتهاء المحلل من المرحلتين السابقتين يكتشف نقاط القوة والضعف في المالية المتبعة من طرف المؤسسة مع توجيه بعض الاقتراحات لمحاولة الخروج من الوضع الصعب وذلك بالقضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة، أما إذا كانت الوضعية حسنة يقترح إجراءات تسمح باستمرارها[1].

ومن هنا يمكن تلخيص أهم المراحل فيما يلي:

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة التي سيتم تحليلها.
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل الذي تم اختياره.
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه
- تحديد مدى و اتجاه و انحراف المنشأة عن المعيار المستعمل.
- تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية.
- الاستنتاج المناسب.
- وضع التوصيات والاقتراح الحلول الملائمة.

[1] جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص79.

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

- مصادر معلومات داخلية
- مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفيّة.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة.
5. الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث.
6. المكاتب الإستشارية[1].

[1] دروس من جامعة بنها، كلية التجارة، مقياس الرقابة المالية، مصر، 2001، ص02.

المبحث الثالث: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي

انطلاقا من الميزانية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني، كان يجب دوما إجراء معالجات لبنود الأصول والخصوم حتى يتم الانتقال إلى الميزانية المالية وذلك بإعادة ترتيب العناصر حسب درجة السيولة والاستحقاق، وهذا من منظور المقرض على المدى القصير، في المقابل المقرض على المدى البعيد الذي يهتم أكثر بالهيكلة المالية للمؤسسة، كما هي مستنتجة من تحليل أعلى الميزانية وبمردوديتها التي تحدد قدرتها على تسديد ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية[1]

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير، وتقوّم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

تهدف إلى استخدم التحليل المالي للميزانية أول الأمر من طرف البنوك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا من هذه البنوك وعلى أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدّم له من المؤسسة أو رفضه. ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، ويقصد بالقدرة على الوفاء قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، أمّا سيولة عنصر من عناصر الأصول فيقصد بها إمكانية تحويل هذا العنصر إلى نقود بشكل سريع. فالميزانية المالية إذن تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير.

انطلاقا من الميزانية المالية المقترحة من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد يمكن استخلاص بعض عناصر التحليل للسيولة وللقدرة على الوفاء للمؤسسة على المدى القصير، و نخص بالذكر:

[1] ايماط عمار، بركة حسين، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس اكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة مستغانم، 2012-2013 ، ص56.

❖ حساب ومتابعة "رأس المال العامل الصافي" الممثل للحصة من الأصول المتداولة الممولة بواسطة الأموال الدائمة. هذه الأموال الدائمة المشكلة من مجموع الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل، هذا الحساب يكمل عادة بحساب بعض النسب تسهل المقارنة العمودية و الأفقية.

❖ حساب بعض نسب دوران عناصر الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة (المخزونات، الحقوق على العملاء، ديون الموردين).

❖ حساب نسب السيولة التي تنسب عنصرا أو أكثر من الأصول المتداولة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

- **شكل الميزانية المالية[1]:**

نميز شكلين منها: ميزانية مالية عامة، و أخرى مختصرة

1- الميزانية المالية العامة

الجدول رقم 01: الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	.....	**الأموال الدائمة**	.....
القيم الثابتة	.....	**الأموال الخاصة**	.....
القيم المعنوية	.....	أموال جماعية	.....
سندات المساهمة	.....	احتياطات	.....
كفالات مدفوعة	.....	مؤونة الأعباء والخسائر	.....
مخزون العمل	.....	(-) فرق إعادة التقدير	(.....)
		(-) المصاريف الاعدادية	(.....)
		ديون طويلة و متوسطة الأجل	.....
		ديون الاستثمار	.....
مجموع الأصول الثابتة	.....	**مجموع الأموال الدائمة**	.....
الأصول المتداولة	.....	**ديون قصيرة الأجل**	.....
قيم الإستغلال	.....	ديون الإستغلال	.....
بضائع	.....	ديون المخزونات	.....

[1] ايماط عمار، بركة حسين، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد مرجع سابق، ص 69.

موارد و لوازم	.....	ديون مالية	.....
منتجات	.....	تسبيقات تجارية	.....
قيم قابلة للتحقيق	.....		
زبائن	.....		
سندات التوظيف	.....		
أوراق القبض	.....		
قيم جاهزة	.....		
البنك	.....		
البريد	.....		
الصندوق	.....		
مجموع الأصول المتداولة	.....	**مجموع ديون قصيرة الأجل**	.....
مجموع الأصول	.....	**مجموع الخصوم**	.....

المصدر: محاضرات الأستاذ بوشيخي، مقياس التحليل المالي، السنة الجامعية 2012-2013

2- الميزانية المالية المختصرة: هي جدول يظهر لنا المجاميع الكبرى للكتل الجزئية والكلية لعناصر الميزانية المالية، وتصنف حسب معيار السيولة بالنسبة للأصول، والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، وتستعمل المجاميع في عملية التحليل، وتوافقها النسب المالية لها، وتظهر حسب الشكل التالي:

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	.....		**الأموال الدائمة**	.....	
الأصول المتداولة	.....		الأموال الخاصة	.....	
قيم الاستغلال	.....		ديون طويلة أو متوسطة الأجل	.....	
القيم الغير جاهزة	.....		**ديون قصيرة الأجل**	.....	
القيم الجاهزة	.....				
المجموع	.....	%100	**المجموع**	.....	%100

المصدر: محاضرات الأستاذ بوشيخي، مقياس التحليل المالي، السنة الجامعية 2012-2013

- إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط المحاسبي الوطني تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد النتيجة القانونية كتحديد الذمة المالية للمؤسسة من حقوق وديون اقتصادية وهي السير وراء عقلنة التسيير، والذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد داخل المؤسسة وذلك بحسن توجيهها، ولكن هذه الميزانية المحاسبية لا تستجيب لأهداف مالية بحتة، وبالتالي يصعب الاستفادة من استعمالها في عملية التقييم، لذلك لابد أن يتم تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، فالمحلل المالي يقوم بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدأين: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، آخذين بعين الإعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة قصيرة و طويلة الأجل[1].

الفرع الثاني: تعديل عناصر الأصول والخصوم

أولا: تعديل عناصر الميزانية

تعدل عناصر الميزانية وفق الترتيب الآتي:

1- ترتيب عناصر الأصول

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين هما: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية، كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى بالمؤسسة لأكثر من سنة، والتي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وهي تنقسم إلى:

1-1- الأصول الثابتة: تتمثل في الاستثمارات وباقي القيم الأخرى التي تبقى لأكثر من سنة داخل المؤسسة، وكليهما يخضع لقاعدة درجة السيولة المتزايدة، بحيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، ثم تليها القيم الثابتة الأخرى و التي تشمل كل من:

- **مخزون الأمان أو الطوارئ:** هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف، حيث أن مدة بقائه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياط لتأخر التموين بالمخزونات.
- **سندات المساهمة:** تمثل أموال المؤسسة المستثمرة في رؤوس أموال مؤسسات أخرى، لذلك تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة.
- **كفالات مدفوعة:** تعبر عن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية، وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

[1] ايماط عمار، بركة حسين، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مرجع سابق، ص71.

1-2- الأصول المتداولة: تستعملها المؤسسة في دورة واحدة، وتندرج فيها عناصر الاستعمالات التي لا تتعدى درجة سيولتها سنة واحدة، وهي تتكون من:

- **قيم الاستغلال أو المخزونات:** نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة، فإنها تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة.
- **قيم غير جاهزة أو القابلة للتحقيق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من الزبائن، سندات التوظيف وسندات المساهمة التي لا تتجاوز مدة استثمارها السنة.
- **القيم الجاهزة أو السائلة:** هي مجموع الأموال السائلة التي في متناول المؤسسة في أي وقت، وتشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي والبنكي.

ثانيا: تعديل عناصر الخصوم

ترتب عناصر الخصوم على مبدأين: الإستحقاقية والسنوية، ونميز مجموعتين، الأولى تمثل الأموال الدائمة والثانية تمثل الديون قصيرة الأجل.

1- الأموال الدائمة: وهي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة أكثر من سنة، وتشمل:

- **المصاريف الإعدادية:** نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات، لا تظهر في الميزانية المالية، تطرح من الأموال الخاصة وتسجل أصولا وهمية.
- **فرق إعادة التقدير:** و يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المحاسبية الصافية للأصول، ويطرح من الأموال الخاصة.
- **الديون طويلة ومتوسطة الأجل:** تشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

2- الديون قصيرة الأجل: وهي جزء من الديون التي تستفيد منها المؤسسة لتمويل دورة استغلالها لمدة تفوق السنة الواحدة.

ومن عناصر الخصوم الأكثر تعديلا:

أ- النتيجة: تعتبر ملكا للمؤسسة، وتخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيريها فيما يخص التخصيص، ويمكن أن تأخذ اتجاهين:

- جزء يوزع في شكل أرباح على الشركاء، وبالتالي يعتبر ديون قصيرة الأجل.

- أما الجزء الباقي فلا يوزع، بل يحتجز ويضم إلى نتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات.

ب- مؤونة الأعباء و الخسائر: نميز منها ثلاث حالات:

- عند التأكد من وقوع خسائر، تعتبر ديون قصيرة الأجل إذا كانت ستصرف بعد أكثر من سنة.
- عند التأكد من عدم صرفها، تخصص كمؤونة لا مبرر لها، وتفرض عليها ضريبة وتضاف إلى ديون الاستغلال، والباقي يدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.
- عند الشك في وقوع خسائر، تبقى ضمن نفس الحساب.

المطلب الثاني: تقنيات التحليل المالي والأدوات المدعمة لمنح القرض

تستخدم البنوك بعض أدوات التحليل المالي عند دراسة قرض مؤسسة ما لدراسة وضعيتها ومن ثم اتخاذ القرار المناسب حيث سنتطرق إلى بعض هذه الأدوات في المطلب التالي:

الفرع الأول: تحليل التوازنات المالية

يعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة كونه هدف الوظيفة المالية لتحقيق الأمان للمؤسسة

1- رأس المال العامل (FR):

هو الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة[1].

الشكل رقم (02) : تركيبة رأس المال العامل

<table>
<tr><td>المخزون</td><td>رأس المال العامل الصافي</td></tr>
<tr><td>الحقوق على العملاء</td><td rowspan="2">الديون قصيرة الأجل</td></tr>
<tr><td>المتاحات</td></tr>
</table>

[1] الياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 68.

حالات رأس المال العامل[1]:

يأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- **رأس المال العامل موجب 0 <** (FR): هذه الوضعية تبرر تعريف رأس المال العامل أي أن الأموال الدائمة تقيض عن الأصول الثابتة إذ يجب تحقيقها خاصة في المؤسسة الإنتاجية.
- **رأس المال العامل معدوم 0 =** (FR): في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستغلال (الاحتياجات القصيرة المدى).
- **رأس المال العامل سالب 0 >** (FR): على المؤسسة تفادي هذه الحالة وهذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي وهذه الحالة تعني أن السيولة لا تعطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة.

ويمكن حساب رأس المال العامل وفق منظورين[2]:

أ- **منظور أعلى الميزانية:** ويعبر هنا رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، حيث:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
= (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) – الأصول الثابتة

ب- **منظور أسفل الميزانية:** يعبر هنا رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة، وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، ويحسب:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة– الديون قصيرة الأجل
= (المخزونات + القيم المحققة + القيم الجاهزة)– الديون قصيرة الأجل

[1] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة لسانس أكاديمي، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2010، ص73.

[2] بلبيوض خديجة، شريف وفاء، آلية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس أكاديمي، تخصص مالية، جامعة مستغانم، 2012-2013، ص41، 44.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR)[1]:

هي مؤشر للتقييم، مكملة لرأس المال العامل ولا يمكن الاستغناء عنها، لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، تدرس في الأجل القصير وترتبط ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال التي تتكون من موارد الاستغلال (الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد استحقاقها)، واحتياجات الاستغلال (الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة)، واحتياجات رأس المال العامل تمثل الفرق بينهما.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مصادر التمويل الدورية

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل أو ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها ويمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+ القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل+ سلفات مصرفية)
=(∑ الأصول المتداولة– القيم الجاهزة)- ∑ دق أ – السلفات المصرفية

تغيرات احتياجات رأس المال العامل: إن طبيعة ومستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياجات رأس المال العامل ونذكر منها[2]:

- **إحتياج رأس المال العامل موجب 0 <** (BFR): الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية لا تغطي احتياجات التمويل الدولية ومنه يتولد احتياج رأس المال العامل.
- **إحتياج رأس المال العامل معدوم 0 =** (BFR): الاحتياجات الدورية تغطى بموارد التمويل الدورية ومنه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف وهذا يحقق توازن للمؤسسة.

[1] بلبيوض خديجة، شريف وفاء، مرجع سابق، ص ص41-44.

[2] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية ، مرجع سابق، ص 75.

- **احتياج رأس المال العامل معدوم 0 > (BFR)** : للمؤسسة فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

3- الخزينة الصافية (TN):

عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (**A.C.C.E.O**) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية، والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة هو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

وحسب هذا التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية هي القيم الجاهزة، أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية هي السلفات المصرفية.

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية
= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أما حالات الخزينة تتمثل فيما يلي[1]:

- **الخزينة موجبة 0 < (TN)** أي **(FR) > (BFR)**: في هذه الحالة يكون احتياج رأس المال العامل أكبر من احتياجاته، وفي هذه الحالة يمكن للمؤسسة إبقاء جزء من أموالها لتغطية لتغطية بعض التزاماتها أو توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى.
- **الخزينة معدومة 0 = (TN) أي (BFR)=(FR)**: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل واحتياجاته متساويان ، وهو يمثل التسيير العادي للمؤسسة، فعليها المحافظة على هذه الوضعية.
- **الخزينة سالبة 0 > (TN) أي (TN) > (BFR)**: هذه الوضعية تعبر عن حالة العجز، وذلك لأن المؤسسة لا تغطي احتياجاتها كلية، وهذا يشكل خطر بالنسبة للمؤسسة.

[1] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية ، مرجع سابق، ص76.

الفرع الثاني: التحليل بالنسب المالي

تعتبر النسب المالية وسيلة أخرى تمكن من التعمق أكثر في التحليل و الحصول على التفسيرات وذلك باستعمال طريقة التحليل بالنسب.

أولا: ماهية التحليل المالي بالنسب[1]

يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية في الفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب، وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطين معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحليلين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية هي على النحو التالي:

1- **نسبة السيولة:** وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع و هي[2]:

1-1- **نسبة السيولة العامة:** وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل

1-2- **نسبة السيولة المختصرة:** وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة المختصرة = القيم قابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة /الديون القصيرة الأجل

[1] أ.فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص8 .

[2] بلبيوض خديجة، شريف وفاء، مرجع سابق، ص53.

1-3- نسبة السيولة الحالية: وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة الحالية = المتاحات / الديون قصيرة الأجل

2- نسب الربحية: وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة الهامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.

وهي ثلاثة أنواع[1]:

2-1- نسبة مردودية النشاط:

نسبة مردودية النشاط = (نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال خارج الضريبة) *100
= (الربح الصافي/رقم الأعمال بدون ضريبة)*100
=(رقم الأعمال الصافي/رأس المال الخاص)*100

2-2- نسبة المردودية الإقتصادية: تقيس لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بالمقارنة بين هذه الاستثمارات والنتائج المحققة:

نسبة المردودية الإقتصادية = (النتيجة الصافية/مجموع الأصول)*100

3- نسب الهيكلة[2]: تكتسي نسب التوازن المالي أهمية بالغة وذلك لأنها تبين الحالة المالية التي تعبر فيها المؤسسة عن العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم في فترة معينة.

حيث تقدم صورة عن هيكلة المؤسسة في وقت وزمن معين حيث تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الميزانية وتحسب كما يلي:

نسبة الهيكلة = مجموع الأصول / الأصول الثابتة

و تنقسم إلى:

[1] مسعودان احمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قرض لدى البنك، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس اكاديمي، تخصص بنوك وتأمينات،جامعة مستغانم، 2013-2014، ص56.

[2] نفس المرجع، ص53.

3-1- نسب التمويل الذاتي:

نسب التمويل الذاتي= مجموع الأموال الدائمة/الأصول الثابتة-الأموال الخاصة+ديون طويلة الأجل

3-2- نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3-3- نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = مجموع الأصول الخاصة / الخصوم

3-4- نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون الطويلة الأجل / مجموع الأصول

4- نسب النشاط[1]: تعتبر هذه النسبة ضمن مجموعة النسب المعروفة، فلها دور مكمل للنسب السابقة في التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسات ومن بين هذه النسب لدينا:

4-1- نسبة دوران المخزون:

معدل دوران المخزون = (الاستهلاك السنوي/ متوسط المخزون)*360

4-2- نسبة دوران الزبائن:

معدل دوران الزبائن = (الزبائن+أوراق القبض)/ مبيعات السنة*100

4-3- نسبة دوران الموردين:

معدل دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) / مشتريات السنة * 360

[1] مسعودان احمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قرض لدى البنك، مرجع سابق، ص55.

المطلب الثالث: جدول التمويل[1]

أولا: مفهوم جدول التمويل

هناك تعاريف متعددة لجدول التمويل نذكر منها التعريفين التاليين:

1- هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.

2- هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة وتقدمها.

ثانيا: أهمية جدول التمويل

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها :خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

ثالثا: بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

[1] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة باتنة، 2008-2009، ص76.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الجزء الأول من جدول التمويل

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، و بالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$DRD - DRs = DFRng$$

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل

الجدول رقم(03): الجزء الأول من جدول التمويل

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة(−)	التغير في الموارد المستقرة(+)
− ⟵ **التغير في رأس المال العامل** ⟵ +	

المصدر :إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي[1] .

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص11.

الجزء الثاني من جدول التمويل:

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية: التغير في عناصر الاستغلال، التغير في العناصر خارج الاستغلال، التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

الجدول رقم (04): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي ΔFRng			
	الاحتياجات(1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(2)-(1)
التغير في عناصر الاستغلال التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال			
(A) ΔBFR*ex*			
التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينون الآخرون التغير في الدائنون الآخرون (*B*) ΔBFRhex			
التغير في احتياجات رأس لمال العامل الإجمالي			
Δ BFR (A+ B =C)			
تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة			
(*D*) Δ*T*ng			
(C+D) ΔFRNG التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي			

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي[1].

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، مرجع سابق، ص01.

الانتقادات الموجهة لجدول التمويل[1]:

رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها:

– اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.

– يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأحرى إقصاؤها.

[1] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص82.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف على مفاهيم حول البنوك والقروض البنكية ثم طبيعة التحليل المالي بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة حالة وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي.

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثلة في دور التحليل المالي في منح الائتمان والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها بنك التنمية المحلية بولاية مستغانم حيث سنأخذ حالة زبون طالب لقرض الاستغلال لأجل مشروع بناء المباني العمرانية .

المبحث الأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية

كل بنك له تعريف خاص وذلك حسب الدور المعتمد عليه في المجتمع الاقتصادي والمالي، لذلك فبنك التنمية المحلية له تعريف شامل وملم للنشأة والدور المهم القائم به، والمتفرع منه عدة أقسام و مديريات كمجمع الاستغلال بمستغانم.

المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية[1]

أولا– تعريف بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية هو أحدث البنوك في الجزائر، و انبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب مرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطاوالي ولاية تيبازة.

هو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة ويعتبر بنك الودائع يقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، وخدمات متفرقة، يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

يعتبر بنك التنمية المحلية من أكثر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية ويشغل أكثر من 4100 شخصا.

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 36.800.000.000 دج مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه.

ثانيا– وظائف بنك التنمية المحلية

تلخص وظائف بنك التنمية المحلية في النقاط التالية:

- القيام بالعمليات المألوفة.

[1] من الوثائق الخاصة بالبنك.

- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تمويل القروض العقارية.

ثالثا– الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية

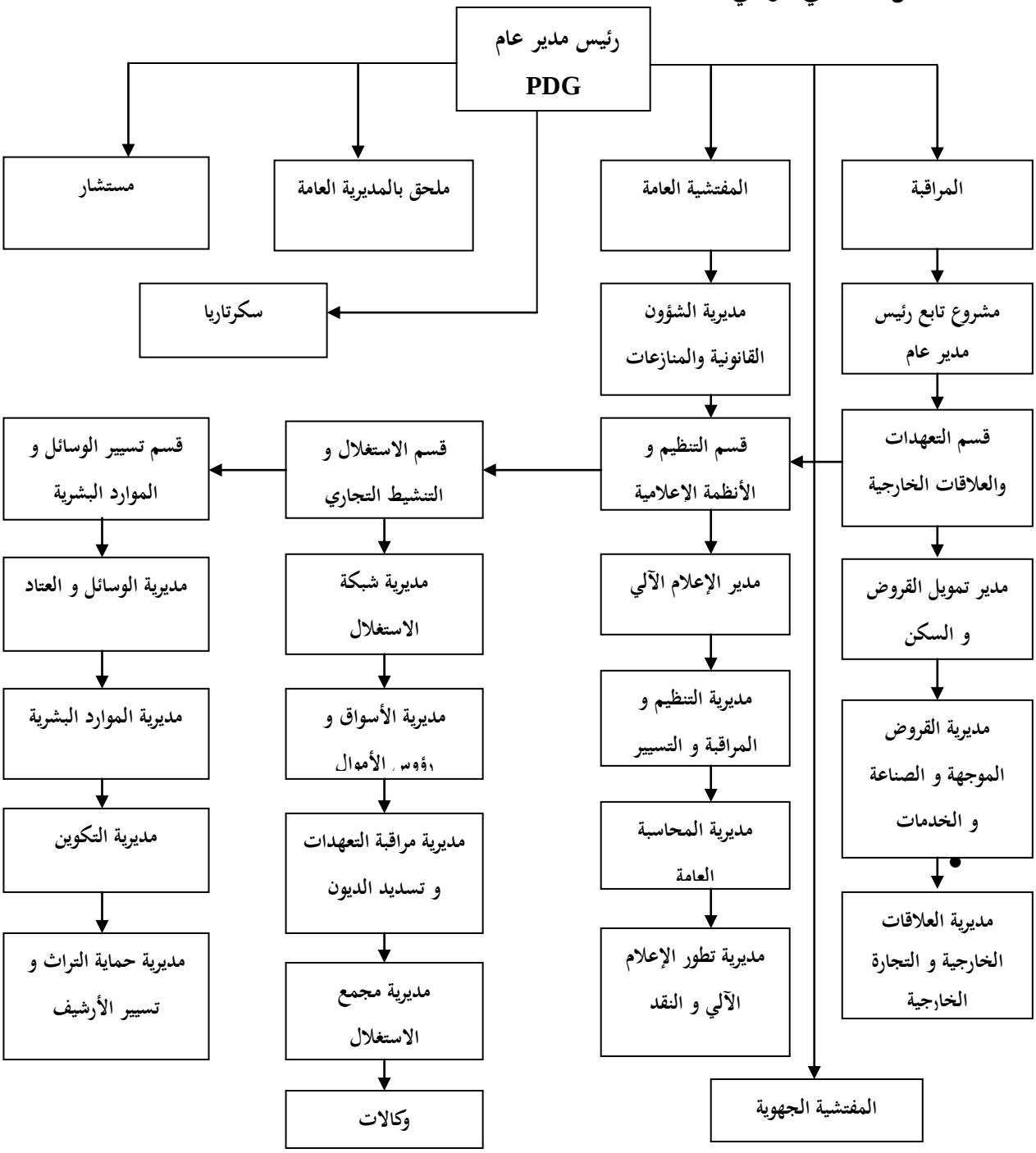

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال(DRE) [1]

يتفرع بنك التنمية المحلية من عدة أقسام ومديريات من بينها مديرية مجمع الاستغلال فرع مستغانم الذي تطور من سنة إلى أخرى.

أولا– تعريف بنك التنمية المحلية الجهوية لولاية مستغانم:

أنشأ بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم في 1985/07/01، وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم "بن سليمان" وأيضا وكالة غليزان، تيارت، وادي رهيو، مازونة وسيدي علي.

برز هذا التقدم في الشبكة بفتح في 1998/11/12 مراكز جديدة لفوج الاستغلال بمستغانم وكالة الدهرة وعدة وكالات أخرى بعين تادلس، قصر الشلالة وزمورة وما يمثل 11 وكالة مقسمة على 3 ولايات إلى نهاية سنة 2003.

[1] من الوثائق الخاصة بالبنك.

ثانيا– مخطط مديرية مجمع الاستغلال:

الشكل رقم 04: مخطط مديرية مجمع الاستغلال

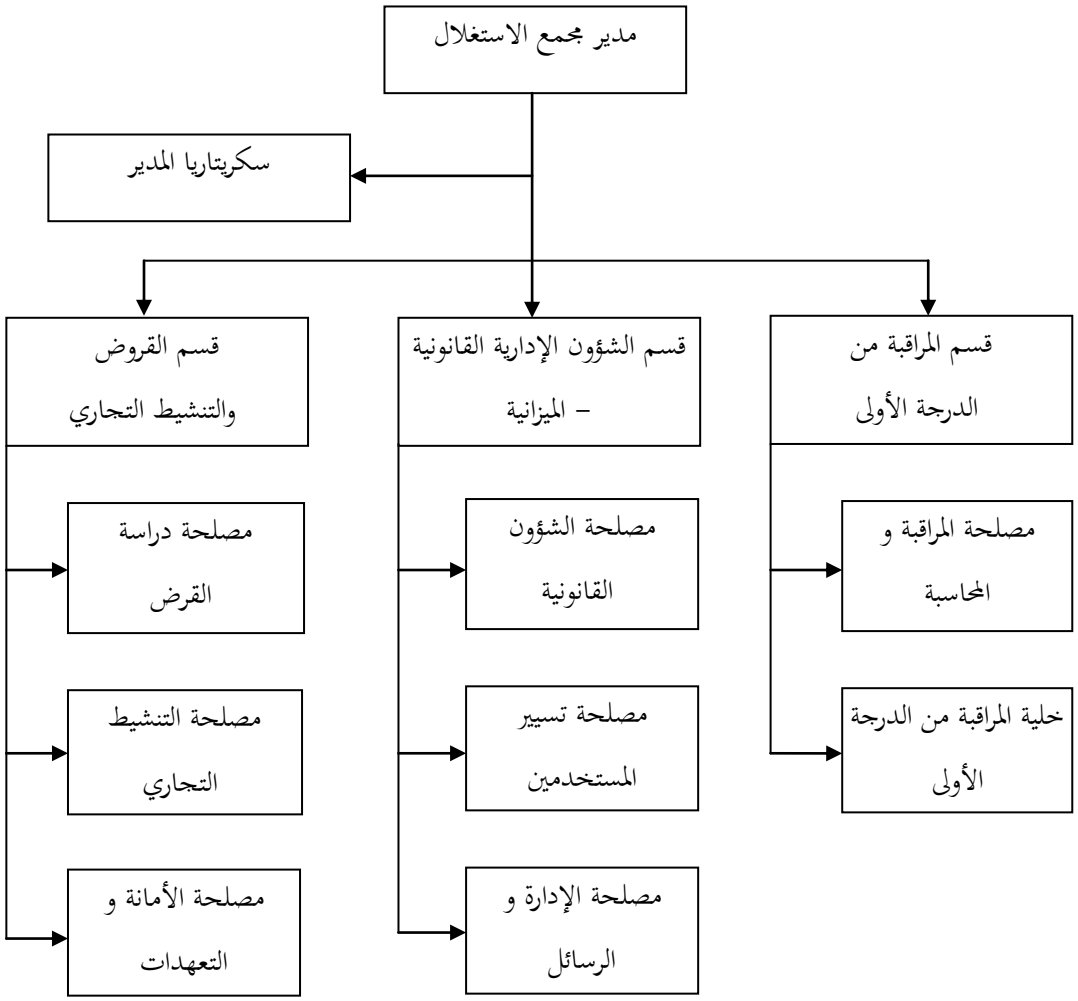

ثالثا– مهامات مديرية مجمع الاستغلال[1]

أ– قسم القرض والتنشيط التجاري:

هذا الفرع يختص في تجميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات ومراقبة المشاريع حتى تحقيقها:

– متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون.

– تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات مجموعة الاستغلال ومتابعة تحقيقها.

– ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات.

– تهيئة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لبناء وكالات جديدة بما أنه مسؤول عن الجانب التجاري لأجل الطرف المسؤول عن العلاقات التفتيشية الخاصة و إعطاء تقرير لمدير الاستغلال العام عن نتائج نشاطه.

– كما يعمل ضمان انتشار المعلومة.

– التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.

– إرسال يوميا تقارير خاصة بكل النشاطات إلى مجموعة الاستغلال.

– ضمان التسيير المالي المرتبط بمجموعة الاستغلال.

– تأمين المهمات الخاصة بالمركز.

– إرسال الحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض وإعطائهم تقارير يوميا وعلى طلباتهم.

أ–1 مصلحة دراسة القروض:

دورها دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمين ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية.

أ–2 مصلحة الأمانة والتعهدات: هذا المكتب مكلف بما يلي:

– مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضماناته.

[1] من الوثائق الخاصة بالبنك

– تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.

– تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.

– من خلال التحاليل اليومية الخاصة باتخاذ قواعد الحذر عند ملاحظة أي نقص يجب إبلاغ المصلحة القانونية.

– مسك ملف اللذين لم يتم الدفع لهم بالتعاون مع المصلحة الرئيسية للمخاطرة بمديرية مراقبة التعاقد.

– تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال (مديرية شبكة مجموعة الاستغلال) ومديرية مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

أ–3 مصلحة التنشيط التجاري: وهذه المصلحة مكلفة بما يلي:

– مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجميع الموارد وتوثيق القروض.

– تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجمع الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه.

– تسيير ملف زبائن الوكالات وتوطيد العلاقات بين الوكالات.

ب– قسم إدارة الميزانية والأعمال القضائية:

تقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق ومتابعة القروض من الناحية القانونية والقضائية في حالة بعض المشاكل وتضم المصالح التالية:

ب–1 مصلحة الشؤون القانونية:

– تتمثل مهامها في حل النزاعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى المقترض وبالتالي يكون هناك حصر للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول.

– مساعدة الوكالات في الإطار القانوني لحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.

– بالإضافة إلى المتابعة بالعلاقات مع المحامين، الموثق... وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات السمية بالمزاد العلني وتوزيع الأموال الموجودة بالبنك على المورثين.

ب–2 مصلحة الإدارة والوسائل: تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية والوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية وكل ما يتعلق لها بدراسة اليومية وتوفير جميع الوسائل الضرورية.

ب–3 مصلحة تسيير المستخدمين: تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن والجيد وهذا كل ما يخص العمال وهذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي: الشخصية الذاتية للعمال وسمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم أيضا بالمراقبة ومنح التقاعد، التكوين الجيد للإطارات.....

ج– قسم المراقبة من الدرجة الأولى: في إطار مهامه هو مكلف بـ:

– تحقيق المراقبة والمحاسبة في مديرية الاستغلال ووكالاتها.

– مراقبة ومتابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات والحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية/ الأرقام/ الحالات) ومصداقية الكتابات والوجه الحسن لكل وكالة.

– نقل كل حالات التواصل وحالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.

– مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.

– التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات والقواعد الداخلية والخارجية للمعاملة البنكية.

ج–1 مصلحة المراقبة العامة: هي مكلفة بما يلي:

– ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.

– التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها تقوم بتقنية ملفات.

– التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.

– الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.

– تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.

– القيام بمهام المراقبة والتفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

ج–2 خلية المراقبة من الدرجة الأولى: مكلفة بما يلي:

- تحرير المهمات وتقديمها إلى المعنيين بها.

- متابعة تطبيق إرشادات السلم الهرمي المتخصص في هذه المادة.

المطلب الثالث: جمع المعلومات عن موضوع الدراسة

قمنا بالخطوات التالية:

1- إختيار عينة الدراسة:

للوصول إلى نتائج علمية حول إشكالية البحث المقترحة تم اختيار مديرية مجمع الاستغلال، حيث سندرس حالة قرض إستغلال طلب من طرف زبون يريد بناء عمارات.

2- الأدوات المستخدمة في المجمع:

بناءا على الإشكالية المطروحة قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات هي:

المقابلة: حيث تم فيه تبادل لفظي بيننا وبين موظفي المؤسسة محل التربص، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة عن كيفية منح قرض والمخاطر التي يتعرض له والمراحل التي تمر بها عملية منح القرض ابتداءا من طلب القرض إلى إصدار القرار وما يحدث بعد القرار، و الضمانات وأيضا مختلف الدراسات التي يجريها البنكي عن الزبون.

وثائق المؤسسة: والمقصود هنا الوثائق المقدمة من طرف العميل وهي الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات للسنوات 2011، 2012، 2013. ومختلف الوثائق المقدمة من طرف الزبون الخاصة بالطلب.

المبحث الثاني: مراحل دراسة ملف قرض استغلال

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف زبون طالب لقرض استغلالي وتحليل وثائقه من أجل تمويل مشروع بناء وسنتعرف في هذا المبحث إن كان الزبون سيحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استغلالي تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وهي:

أولا– دراسة ملف قرض الاستغلال:

1– يقوم الزبون بتقديم ملف طلب القرض يضم كافة الوثائق المتعلقة بالمشروع إلى مدير البنك وهي:

- طلب القرض حسب"الملحق رقم01": حيث يحتوي على معلومات الزبون والمبلغ المطلوب ومدة المشروع حيث لا تتجاوز سنتين، مردودية المشروع، الضمانات التي يمتلكها ، والمؤهلات.

وبعد المناقشة بين صاحب المشروع ومدير البنك يطلب هذا الأخير من المستثمر إحضار ملف يتضمن الوثائق الخاصة بالمشروع وهذا حسب نوعيته، أنظر "الملاحق من رقم 02 إلى رقم 13".

عندما يقوم الزبون بإحضار الملف يقدمه مباشرة إلى المكلف بالدراسات الذي يراجع الملف أولا إذا كان كاملا من حيث الوثائق والمعلومات أولا، وهنا نميز ثلاثة حالات:

أ– الملف كاملا: إذا كان الملف كاملا يؤخذ إلى اللجنة المختصة ثم ترد هذه الأخيرة أيضا بالقبول أو الرفض مع التبرير أو طلب إكماله إذا كان ناقصا.

وفي حالة إذا قبلت اللجنة القرض على شرط أن لا يتعدى المبلغ المطلوب النسبة الخاصة بالوكالة فهي تتخذ القرار هنا، أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحياتها فإنها تعطي رأي غير نهائي وترسله عبر الملف إلى المديرية الجهوية وذلك من أجل إعطاء الرأي النهائي حول طلب القرض.

أما في حالة رفض القرض من طرف الوكالة الجهوية تتم دراسة الملف من جديد دراسة معمقة ثم تتخذ القرار المناسب وليس بالضرورة أن يوافق قرار الوكالة.

في حالة القبول تعمل الوكالة الجهوية وثيقة قرار القبول (Notification d'accord)، أنظر "الملحق رقم 14" تحتوي على المبلغ المتفق عليه، الضمانات المتفق عليها، المدة(تكون حسب حاجة الزبون) أقصاها سنتين، ثم يتم إرسال هذا القرار إلى الوكالة لتتصل بالزبون وتعلمه بقرار القبول مع التفاصيل وبالتالي يأتي الزبون بالضمانات ليقدمها إلى الوكالة وتحرر هذه الوثيقة تسمى (Bordereau de garaulies) وترسلها إلى المصلحة القانونية في الوكالة الجهوية لتصادق عليها ويعتبر بمثابت اقتراح من طرف الوكالة.

في حالة إذا كان المبلغ من صلاحيات المديرية الجهوية ترسل نسخة منه وإذا كان المبلغ يفوق صلاحيات المديرية الجهوية ترسل نسختين إلى الوكالة.

في حالة رفض الوكالة الجهوية للقرض تتم نفس الخطوات حيث ترجع القرار إلى الوكالة وتتصل هذه الأخيرة بالزبون لتعلمه عن القرار.

وفي الأخير تتابع الوكالة الزبون بعد قبول طلبه وتختص بكافة التعاملات معه.

المطلب الثاني: الدراسة التقنية للملف

على مستوى قسم "القروض والتنشيط التجاري" في الوكالة يقوم موظف(ة) المسؤول(ة) عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكورة سابقا، وهذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة في السنتين الأخيرتين من تاريخ طلب القرض.

أثناء الدراسة قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (TR, BFR, FR).

–حساب مؤشرات التوازن المالي:

FR= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

BFR= (الأصول المتداولة – المتاحات) – (الديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية)

TR = FR - BFR

الجدول رقم 05: يوضح قيم مؤشرات التوازن المالي

2013	2012	2011	
28984187	28090173	- 70.584	FR
28838522	24637023	1526018	BFR
145665	3453150	-1596602	TR

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

تحليل المؤشرات المالية :

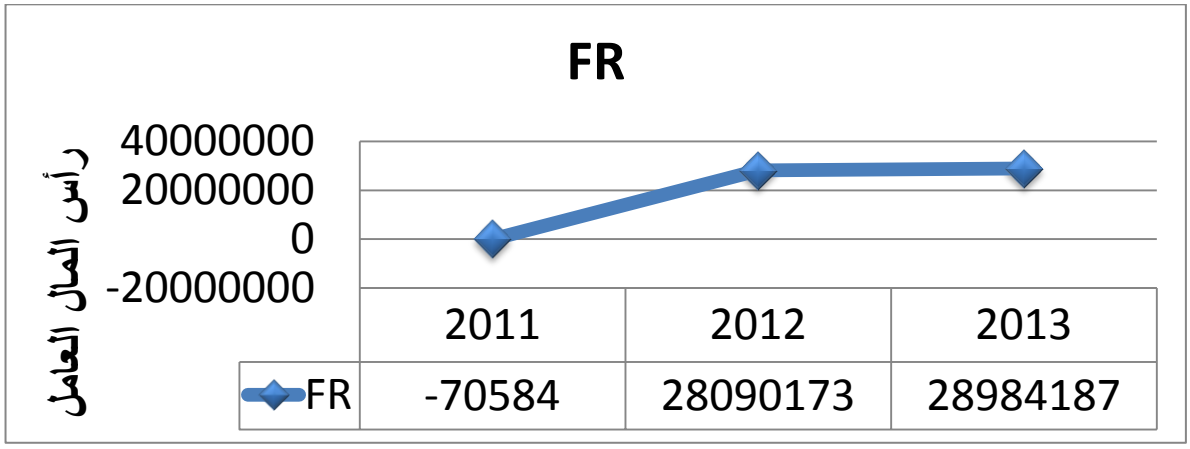

- نلاحظ أن FR متزايد خلال الثلاثة سنوات المدروسة هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان FR وبذلك نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

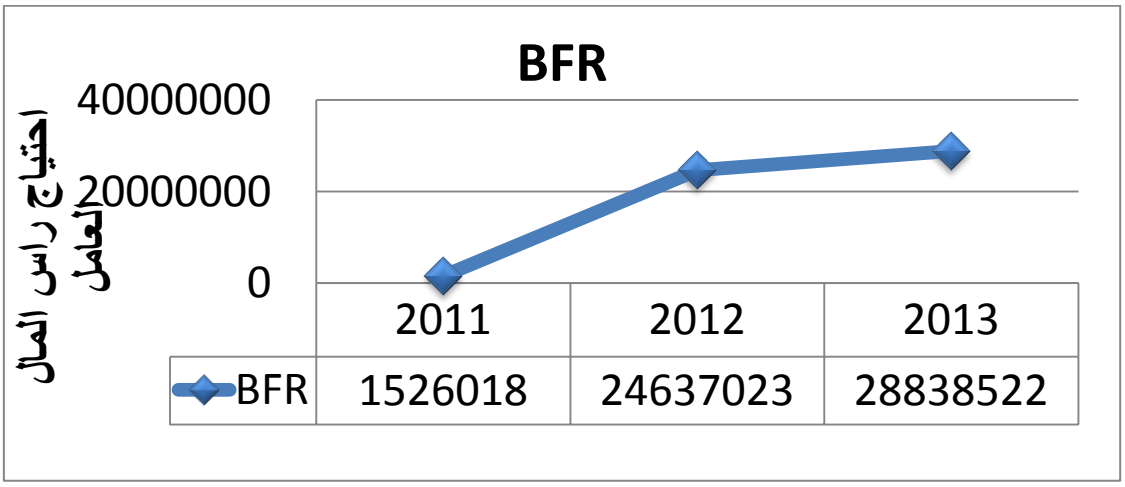

- نلاحظ ارتفاع كبير لBFR مع 2012 وهذا بسبب ارتفاع ديون الزبائن وارتفاع المخزونات والضرائب لكن هناك ارتفاع بسيط مع سنة 2013 هذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطى كل الاستثمارات.

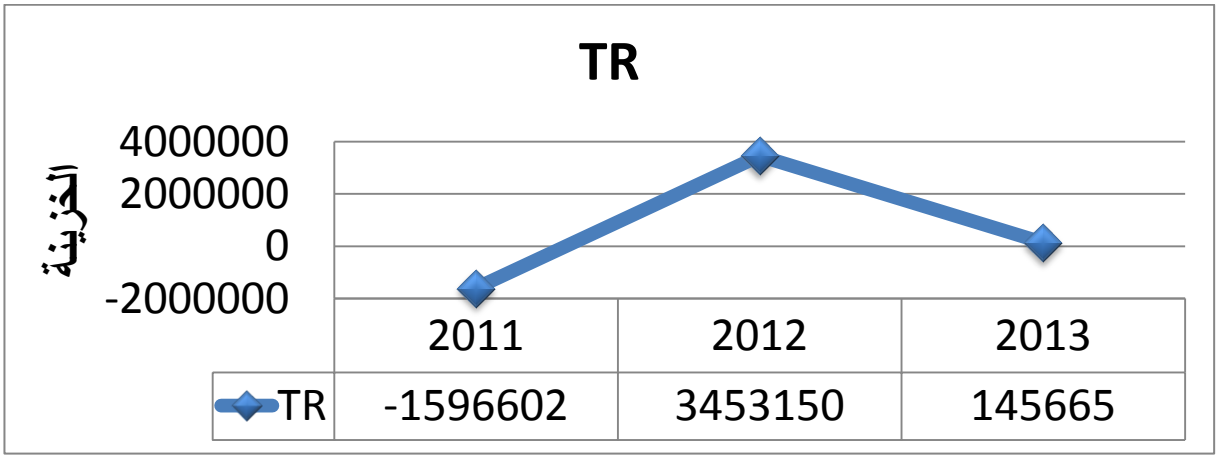

- نلاحظ أن الخزينة سالبة سنة 2011 هذه الوضعية تعبر عن حالة العجز، وذلك لأن المؤسسة لا تغطي احتياجاتها كلية، وهذا يشكل خطر بالنسبة للمؤسسة، لكن هناك ارتفاع ملحوظ مع السنة الموالية 2012 في هذه الحالة يكون احتياج رأس المال العامل أكبر من احتياجاته، وفي هذه الحالة يمكن للمؤسسة إبقاء جزء من أموالها لتغطية بعض التزاماتها أو توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى لكن سنة 2013 هناك تناقص في الخزينة مع بقائها موجبة.

❖ من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة بحاجة إلى مصدر لتمويل مشروعها لأن وضعيتها لا تسمح لها بالدخول إلى أسواق جديدة.

قرار البنك:

بعد الدراسة التي أجرتها إدارة الائتمان من خلال قيامها بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما بين 2011 إلى 2013 والمتمثلة في تحليل الوضعية المالية للعميل وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وبعد التحليل الدقيق لميزانيات المؤسسة المتعلقة بثلاث سنوات سابقة ونظرا لثبوت أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وقادرة على تسديد ديونها وفي آجال استحقاقها توصلت الوكالة إلى منح العميل لقرض الاستغلال بقيمة 60.000.000 دينار جزائري لمدة سنة واحدة مع الشروط والضمانات المتفق عليها، أنظر "الملحق رقم14"

خلاصة:

انطلاقا من دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن قرار منح القرض من طرف بنك التنمية المحلية يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من الجوانب كالجانب الشخصي والجانب التقني بغية الحصول على القرار الصحيح وأن كل ملف يجب أن يحتوي على كافة الوثائق المطلوبة التي يحددها البنك.

و يمكننا القول أن خطر عدم التسديد هو الذي يتخوف منه أي بنك وفي هذا الصدد تجتهد الوكالة الجهوية لبنك التنمية المحلية لولاية مستغانم بكافة الأساليب الممكنة لمحاربة هذه المخاطر وذلك من خلال فرضها للضمانات المتماشية مع طبيعة هذه الأخطار.

الخاتمة العامة:

للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض ومدى قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخي الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين ويقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك وهل هو مشروع ناجح أم فاشل، ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

لكننا في وقتنا الحاضر نسمع كثيرا عن إفلاس البنوك وهذا وإن دل على شيء فانه يدل علي أن السياسة التي تتبعها البنوك هي سياسة تفتقر لعنصر الأمان لأنه غالبا ما تمنح هذه الأخيرة دون ضمانات ودون دراسة مسبقة لوجود ما يسمى بالبيروقراطية فتجد البنوك نفسها في الأخير قد تعرضت لكومة من الخسائر المادية والمعنوية التي تؤثر علي رأس المال مما يعرضها لشبح الإفلاس ولتفادي هذه المخاطرة كان حتميا وإلزاميا البحث عن محلل مالي كفء يستخدم أدوات التحليل المالي ليساير التحديات والمخاطر التي قد تطرأ في المستقبل.

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا نسبيا وليس كليا حيث:

- التحليل المالي ليس أساسا في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك، وتم اثبات ذلك من دراستنا لملف القرض حيث يتبع البنكي عدة معايير لاتخاذ قرار منح القرض منها الشخصية.

- عدم قدرة بعض العملاء على السداد لا يشكل خطرا على البنك طالما كان ذلك في حدود النسبة الآمنة التي تحددها البنوك المركزية لكل بنك، وذلك من خلال المقابلة التي أجريناها في مكتب دراسة القروض.

- تحتاط البنوك من مخاطر القروض الممنوحة بالاستعلام الجيد عن العميل ونشاطه وبأخذ الضمانات الكافية.

ومن خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك، توصلنا إلى أن دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصرت على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق نسبي مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية تلعب دور في تسيير المصالح المالية للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات النهائية.

التوصيات: انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- علي البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية.

- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم.

- الاهتمام أكثر بالسياسة الإشهارية وتكثيفها، والتركيز علي العمل الجواري لما له من أهمية.

- الإعتماد علي بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظرا لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت وتكلفة دراسة الملفات وتجديدها.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	14
الشكل رقم 02	تركيبة رأس المال العامل	40
الشكل رقم 03	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	54
الشكل رقم 04	مخطط مديرية مجمع الاستغلال	56

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الميزانية المالية	36
الجدول رقم 02	الميزانية المالية المختصرة	37
الجدول رقم 03	الجزء الأول من جدول التمويل	48
الجدول رقم 04	الجزء الثاني من جدول التمويل	49
الجدول رقم 05	قيم مؤشرات التوازن المالي	63

الفهرس

تشكرات

الإهداء

مقدمة عامة.....أ-ب-ت

الجانب النظري

الفصل الأول: البنوك، القروض، والتحليل المالي

تمهيد الفصل.....07

المبحث الأول: ماهية البنوك والقروض البنكية

المطلب الأول: البنوك، وظائفها، أنواعها، وأهدافها.....08

المطلب الثاني: القروض البنكية، أهميتها، وأنواعها.....16

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض البنكية.....26

المبحث الثاني: التحليل المالي في البنوك

المطلب الأول: التحليل المالي، أهميته، وأهدافه.....28

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي ومراحله.....31

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.....34

المبحث الثالث: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....35

المطلب الثاني: تقنيات التحليل المالي والأدوات المدعمة لمنح القرض.....40

المطلب الثالث: جدول التمويل.....47

خلاصة.....51

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك التنمية المحلية (BDL)

المبحث الأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية

تمهيد.....52

المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية.....53

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال (DRE).....55

المطلب الثالث: جمع المعلومات عن موضوع الدراسة.....60

المبحث الثاني: مراحل دراسة ملف قرض الاستغلال

المطلب الأول: تقديم ملف قرض، وطرق تحليله من طرف البنك.....61

المطلب الثاني: الدراسة التقنية للملف.....62

المطلب الثالث: قرار البنك.....64

خلاصة.....65

الخاتمة العامة.....66

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

- الزغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- إلياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

- جميل أحمد توفيق، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

- خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية للسوق المالية، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1982.

- زياد رمضان، محفوظ جودت، إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- عادل عبد المهدي، حسن الهموني، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت، 1980.

- عبد الحليم كراجة، محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2000.

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.

- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، القاهرة، 2006.

- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.

❖ **المذكرات:**

-اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة باتنة، 2008-2009.

-أمال موترفي، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2001-2002.

-ايماط عمار، بركة حسين، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة مستغانم، 2012-2013.

-بركان حجيلة، أجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2010-2011.

-بلبيوض خديجة، شريف وفاء، آلية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية، جامعة مستغانم، 2012-2013.

-حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2010-2011.

-حمزة بن عيسى، مخاطر القروض المصرفية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية، 2002-2003.

-سمية أخلف، نسيمة سعداوي، القروض البنكية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014.

-صفار بوني، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة المدية، 2002-2003.

-مسعودان احمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة مستغانم، 2013-2014.

-مهدي رزيقة، بوسيان بسمة، تأمين مخاطر القروض، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص نقود، بنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2004-2005.

-ناصر رأفت عبد الله، إدارة المصارف التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

-(تعريف القرض)http:www.pogor.org/databases/arabbanks/relatedarticles GV ns Pname

-(تعريف القرض)http:www.alwatan.com/graphics/2003/11nov/6=11/dialghtml/economy.html

❖ **الوثائق الرسمية:**

- نشر غرفة التجارة الدولية 1993، الساري العمل بها ابتداء من 1994/01/01م.

❖ **الدروس والمحاضرات:**

- دروس من جامعة بنها، كلية التجارة، مقياس الرقابة المالية، مصر.

-محاضرات الأستاذ بوشيخي بوحوص 2013/2012.